

غير بيان مع ثمة الكمال في حمة نفسها لا يخرجها عن كمالها وما ذكره لفرق الخ
عز ضعف وان شئت فراجع اليه ونأمل في عدم كون الوطء بياناً في الآلة
اذ لم تعلق منه بولده وما اذا علفت منه كان بياناً أيضاً قالوا انما يصدق
ام ولوله ومن ضرورة صحة آية الولد انشاء الفسق المنجزة عنها **قوله**
اي لا يكون الوطء بياناً في عتق مبرم قال صدر الرزية لانه الاعتاق لا يوجب
لازاله حل الوطء بل جعل الوطء انما هو لبعثه ذوال الوطء او زوال
ملكه الرقبة ولم يزل شيئا منها انتهى في المعتبرين بل في المعتبرين وان عرض
عليه الاعتاق لو فرض كونه لازماً لانه حل الوطء بتأني هذا الكلام
فيلغى في الثاني ذلك انتهى في قول مراده ان وضع الاعتاق ليس لازماً
حل الوطء بالذات هي كونه الوطء مقيداً في كماله في الطلاق وانما هو
لازاله حل الوطء بالواسطة والواسطة غير ثابتة وما ذكرناه يعلم
ان قول المعترض لو فرض كونه لازماً لانه حل الوطء بتأني هذا الكلام
ليس بوقوفه فانه لو كان لازماً لانه حل الوطء وكان وجود الوطء والآ
عاقبه لا يصلح الشئ ينكس في صفة يدل عليه كسلة الوطء في الطلاق
المبرم **قوله** انما يزيد في العبارة التي ان عبارة الوطء لا يستقيم
بذواتها ووجه ظاهره فان وجه عدم الاستقامة ان كان دخول الفاء
في جانب حرف ضمير ما هو المتبادر من زيادة لو فانت ضريبة المستزاد
المتكثرة اذا اختلفت بالجملة الفعلية يجوز دخول الفاء في ضمير عليه
الامر بقدر ضمير ما يداني المستزاد في اول ولولته بينا فان حرف
عبر ولا بد من ضمير في شائع لا محذور فيه وان كان الامم النصاب
انما يخرج كونه حالاً لولامة على حدة مما انما انما فيه وبالجملة لا بد
من بيان وجه عدم الاستقامة حتى يعلم ان عدم الاستقامة في جانب
قوله عتق نصف الامم ونصف بنت كذا في الهمزية وذكر في شرحها

عنوان المعقول

لغيره كمن في اصلها دقيق **قوله** وان الولد مقطوف على اوله انما يفتقر
قوله بالمعنى الثاني اي ما لم يحيط به ريق **قوله** وان علق الظاهر ان وصية
قوله او عارية المراد بالعارية ان يكون الامة مقفلة بالذات لا بالوسط
قوله بقية ان جعل الولد في قوله وان علق حر الاصل **قوله** اي شخص
ما يقع ضابط الرضى في جميع اصناف الفروض فيخرج بذلك القيد ذوالا حرام لانهم
لا يتجمعون مع جميع اصناف الفروض بل مع اصناف الوصية فقط **قوله**
اي كذا لا فوض له فلا يدخل في نسبة الى الميت انتهى فذوالا فوض هو من يتناول
ذكو ذكور الارحام وقوله لا يدخل في فضل يخرجهم كمن دواء الارحام
خروجاً من غير مطلق العصة فلا يحتاج الى اخرجهم من ترتيب اسمهم الصنا
فلو قال عهنا العصة نصف الوك من العصة كذا **قوله** وقد تمت العصة اي
البيته **قوله** او وولاه مقفلة ولاء بالنصب محمول جزم مقفلة
بالرفع فاعله **قوله** بالوجه اي بصورة المحقق بدرا الحرف او بان يولد
بالولاء ولاء الوارث **قوله** فلا يفتحه بدون ذلك اي بدون العقل والبلوغ
قوله محمول النسب بغير صفة لقوله جزم وقد عرفت معنى محمول النسب
في اوائل كتاب العتاق **قوله** فاعني من الولاء الظاهر ان المراد من الولاء الولاء
المفيد وهو ولا الموالاة **قوله** باذنه اي من خصايعهم ان ذكر محمولية
الشئ على سبيل العادة للعلى سبيل الترتيبية **قوله** اذا ثبت نسبة كذا في نسخ
داياتها وكذا ليس في ذكره كغيره لان الامة يكون تصرفها بعد شرط
محمولية النسب على ما مر آنفاً **قوله** وقد اخرج في محجرات المعنا **قوله**
بانه لوجه الولاء شرطها ان يكون المولى من غير الفروع لان العرفي
لأنه شرطه بنسب الى قبيلة وذلك كما في حضرة الموالاة ومنها ان لا يكون
معتقاً ومنها ان يشترط الميراث والعقل ومنها ان يكون لم يفعل غيره
ومنها ان لا يملك على يد غيره البعض والصحاح واليس شرط كذا في الكفاية وغيرها

معقول